INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

إهمال الحق في الرعاية الصحية داخل السجون البحرينية والكويتية والسعودية يُفاقم من معاناة المعتقلين

جنيف 2020/01/18

يتراجع الوضع الحقوقي لمعتقلي الرأي بشكل كبير ينذر بالخطر على السجناء والسجون في كل من الكويت البحرين والسعودية فهم يتعرضون لحرمان مستمر من أبسط حقوقهم الشرعية وفي مقدمتها الحق في الرعاية الصحية التي أكدت عليها قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

فمن واجب الدولة تأمين كل ما يلزم للسجناء أو المعتقلين - بعيداً عن انتمائهم الطائفي أو السياسي- الرعاية الصحية الكاملة لهؤلاء. كما لا يجوز إلاَّ لاختصاصي الرعاية الصحية المسؤولين اتخاذ قرارات إكلينيكية، ولا يجوز لموظفي السجون غير الطبّيين إلغاء تلك القرارات ولا تجاهلها.

ورغم كل التوصيات التي تؤكد على ضرورة وجود رعاية صحية لائقة بالسجناء، إلا ان ما يحدث داخل سجون البحرين يناقض تماماً هذه التوصيات بالإهمال المتعمد وترهيب السجناء عبر السماح للأمراض بالتفشي بينهم دون السعي من حدها وكأن السلطات تتعمد الموت البطيء لهم وتُسند قدرهم الأخير إلى الحكمة الإلهية.

بحسب تقرير صارد عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين بلغ تعداد الانتهاكات فقط في ديسمبر/كانون الأول 2019 نحو 133 انتهاكا في السجون البحرينية بحق 105 سجين رأي، بينها 103 حالة حرمان من العلاج.

كما تعالت أصوات السجناء المطالبين بالرعاية الصحية بعد تفشي الأمراض المعدية وخاصة الجرب بين السجناء وتأزم وضعهم لعدم القيام بإجراءات تحول دون تفشي تلك الامراض داخل الزنازين المكتظة. لكن ما من استجابة.

وفي داخل السجون السعودية، تتردى الأوضاع الصحية لعدم توافر الأدوية للمرضى، وكذلك الاستخدام المضر لبعض أنواع الأدوية المخدرة مما يهدد صحة نزلاء السجون داخل المملكة.

وسبق وأن حذرت منظمة القسط لحقوق الإنسان بالسعودية في تدوينة على حسابها بتوتير: "في خبر جديد من داخل السجون: تكرر وضع أدوية مضرة أو مخدرات في خزانات الماء أو في غلايات الشاي، وتأثير ذلك على حالة السجناء".

في الكويت، قد يكون المعتقل الأستاذ زهير المحميد إحدى ضحايا إهمال السلطات الكويتية لحقه في الرعاية الطبية رغم مناشدات استمرت لمدة عامين. اليوم يحتاج الأستاذ المحميد إلى رعاية صحية خاصة إذ يعاني من

أمراض القلب، وكذلك يعاني من الانزلاق الغضروفي. إلا أن السلطات الكويتية لا تستجيب لمطالبه بالنقل إلى المستشفى الأميري حيث ملفه الصحي والأطباء المختصين بحالته. وقام الطبيب المسؤول بوصف بندول عند اللزوم!!! وأمر بإرجاعه للسجن؛ مع العلم أن المحميد كان مقيد الرجلين منذ ساعات الضحى إلى الساعة ٤ تقريبًا، حتى أثناء فحص تخطيط القلب وكذلك تعرض للتفتيش المهين للكرامة والمرهق صحيًا عند عودته الى السجن المركزي.

يأتي إهمال السلطات للحق في الرعاية الصحية كجزء من السياسة الانتقامية من معتقلي الرأي وكافة المعارضين الذين يقبعون في السجون، نتيجة ممارستهم لحقهم في التعبير عن الرأي، بعد حرمانهم من حقهم في محاكمة عادلة وتلفيق التهم لهم.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد على ضرورة تمكين كافة السجناء لحقهم في الرعاية الصحية والتوقف عن استخدامه كوسيلة انتقام وخاصة بحق المعارضين ومعتقلي الرأي. كما يطالب الجهات المختصة في الأمم المتحدة بالاطلاع على أحوال السجناء في الكويت والبحرين والسعودية والتحقيق بالإهمال المُتعمد للأوضاع الصحية، ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما يؤكد المجلس الدولي على وجوب إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري من حيث تأمين الرعاية الصحية لما قد يسببه من أذى نفسي وسلوك اجتماعي قد يتسبب بمشاكل كبيرة بين السجناء.

تحسين الوضع الحقوقي عبر استخدام الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المسيس والقيام بأنشطة على كافة الأصعدة لن يُخفي معاناة الآلاف من معتقلي الرأي داخل السجون. وبحسب قول نيلسون مانديلا إن المرء لا يعرف أمة ما من الأمم إلا إذا دخل سجونها. فالحكم على الأمم لا ينبغي أن يرتكز على معاملتها لموطنيها، ولكن على معاملتها لمن في سجونها.